



نشكلك المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ١٦ / رمضان / ١٤٢٩ هـ الموافق ٢٠٠٨/٩/١٦ م برئاسة القاضي السيد منحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة فزوق السامي و جعفر ناصر حسين و اكرم طه محمد و اكرم احمد بابان و محمد صائب التفشبدني و عهود صالح التميمي و ميخائيل شمشون فس جوركيس و حسين ابو القمن المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الاتي:

التميز / ستار جبار محمد - وكنهه المعالي حسن نايف الجنابي
التميز عليه / مدير بلدية الحلة / إضافة لوظيفته

الإجراءات:

أصدرت محكمة القضاء الاتاري قرارها المرقم ٣٠ / قضاء اداري / ٢٠٠٧ المؤرخ ٢٩ / ٧ / ٢٠٠٧ و لوفوق الطعن عليه من المدعي (التميز) ستار جبار محمد اعد منقوضاً بقرار المحكمة الاتحادية العليا المرقم ١٤ / اتحادية / تميميز / ٢٠٠٧ فس ١٦ / ٩ / ٢٠٠٧ حيث تمت إعادة إجراء المرافعة وقد أصدرت محكمة القضاء الاتاري قرارها المرقم ٧٢ فس ١٦ / ١٢ / ٢٠٠٧ و لوفوق الطعن عليه من المدعي عليه مدير بلدية الحلة / إضافة لوظيفته اعد منقوضاً بقرار المحكمة الاتحادية العليا المرقم ٢ / اتحادية / تميميز / ٢٠٠٨ فس ١٤ / ١ / ٢٠٠٨ وتمت إعادة إجراء المرافعة مجدداً لاتباع ما جاء بالقرار وقد اصدرت محكمة القضاء الاتاري قرارها المرقم ٩ / ٢٠٠٨ فس ١٨ / ٣ / ٢٠٠٨ والذي اعد منقوضاً بقرار المحكمة

(١-٢)



الاتحادية العليا المرقم ٨/الاتحادية/تمييز/٢٠٠٨ وبعد إعادة إجراء المرافعة من محكمة القضاء الاتاري أصدرت المحكمة حكمها المرقم ٢٠٠٨/٩٨ المؤرخ في ٢٠٠٨/٧/١٧ القاضي برد دعوى المدعي وتحصيله الرسم المنطوق وانتعاب المحاماة لان الدعوى غير متوجهة بالنسبة للمدعي عليه (التمييز عليه) إضافة لوظيفته وعدم قناعة المدعي بالقرار المذكور فقد باخر الى الطعن به تمييزاً أمام المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠٠٨/٧/٢٣ طلباً لنقضه والحكم بإنهاء إشارة عدم التصرف الواقعة على الطار وللأسباب المبينة في اللائحة التمييزية .

القرار:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية فقرر قبوله شكلاً . ولدى عطف النظر على الحكم التمييزي وجد انه لايزال غير صحيح ومخالف للقانون لعدم إنباع المحكمة للقرارات التمييزية الصادرة من هذه المحكمة بالشكل الصحيح واخرها القرار التمييزي المرقم ٨/الاتحادية/تمييز/٢٠٠٨ في ٢٠٠٨/١/٢٤ حيث سألت المحكمة وكيل المدعي /المعيز/ عما إذا كان يقرب إدخال مجلس محافظة بابل شخصاً ثالث بالدعوى بجانب المدعي عليه / إضافة لوظيفته كمسألاً للمصومة الذي أجاب المحكمة بالحرف الواحد (لااروم إدخال مجلس محافظة بابل الى جانب المدعي عليه حيث سبق ان تبلغ وان اوراق التبليغ محفوظة في الدعوى) وان المحكمة أجدت الدعوى للتدقيق وبعد ذلك أصدرت حكمها التمييزي دون ان تستوضح من وكيل المدعي عما يقصده من اجابته على سؤال المحكمة بقوله

(١-٢)



ان مجلس محافظة بابل قد تبليغ بأوراق الدعوى لذا فانه يروم إدخال رئيس مجلس محافظة بابل شخصاً ثالثاً في الدعوى الى جانب المدعي عليه اتصالاً للخصومة لانه تبين من تدقيق الدعوى بان المحكمة قررت في جلسة المرافعة المؤرخة ٢٠٠٧/٥/١٣ إدخال رئيس مجلس محافظة بابل / إضافة لوظيفته شخصاً ثالثاً في الدعوى الى جانب المدعي عليه وان وكيل المدعي دفع رسم الدعوى عن الشخص الثالث وتم استيفاء الرسم على ظهر محضر نفس الجلسة دون تأثير استيفائه على عريضة الدعوى ورغم تبليغ الشخص الثالث بموعد المرافعة ولم يحضر ولم يحضر وكهلاً عنه الا ان المحكمة لم تتابع قرارها بعد نقض حكمها الصادر بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٢٩ من هذه المحكمة بالسفر المرفق ١٤/اتحادية/تميريز/٢٠٠٧ في ٢٠٠٧/٩/١١ بصدر أوراق التبليغ الى الشخص الثالث/إضافة لوظيفته ليمسني له حضور جلسات المرافعة او إرسال من ينوب عنه قتلوا بغية الاستماع الى دفوعاته تجاه موضوع الدعوى لذا فان عدم تحلق المحكمة من قول وكيل المدعي في الجلسة المؤرخة ٢٠٠٨/٣/١١ بأنه لا يروم إدخال رئيس مجلس محافظة بابل شخصاً ثالثاً في الدعوى وإغلاق المحكمة لمتابعة قرارها الصادر في الجلسة المؤرخة ٢٠٠٧/٥/١٣ بإدخال مجلس محافظة بابل شخصاً ثالثاً في الدعوى بناه على طلب وكيل المدعي وعدم الفصاح وكيل المدعي عن ذلك عند السؤال منه اذ كل ذلك الى عدم تقرير المحكمة لتصوير الشخص الثالث في الدعوى عند إصدار حكمها المميز سلباً او إيجاباً وللأسباب المتقدمة ولمخالفة الحكم المميز للقانون ستر نقضه وإعادة اضمارة الدعوى لمحكمتها للمسير فيها على ضوء ما يسترى لها من تحقيقاتها

(١-٣)



في الدعوى ومن ثم ربطها بحكم قانوني على ان يبقى رسم التمييز تابعاً للنتيجة
وصدر القرار بالاتفاق في ١٦ / رمضان / ١٤٢٩ هـ الموافق ١٦ / ٩ / ٢٠٠٨ م .

الرئيس
مدحت المحمود

العضو
فاروق محمد السامي

العضو
جابر ناصر حسين

العضو
اكرم طه محمود

العضو
اكرم احمد باجان

العضو
محمد صائب اللقيني

العضو
عبود صالح العبيدي

العضو
ميخائيل شمشون اس كوركيس

العضو
حسين ابو التمن